International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (4), No. (7) July 2025 الإصدار (4)، العدد (7)

دور التحول الرقمي في تعزيز الحكامة والتنمية الاجتماعية بالمغرب

جـلال فـنجي
باحث بسلك الدكتوراه بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، المغرب
jalal.fenji@gmail.com

إدريس طاهري
أستاذ بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، المغرب
driss.tahri2@usmba.ac.ma

ملخص

الأهداف: يهدف هذا المقال إلى توضيح دور التحول الرقمي في المغرب وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تبني الحلول الرقمية في عدة مجالات كالطلبيات العمومية والتدبير المالي والضريبي. كما يسعى أيضاً إلى تحديد مفهوم الحكامة الرقمية عبر تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية وتقليص مختلف الفوارق في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، مع ضمان وصولها بشكل عادل ومنصف إلى جميع المناطق.

المنهج: اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأنسب لتحليل ظاهرة التحول الرقمي بالمغرب، حيث يسمح بوصف الواقع الحالي وتحليل آثاره وفعاليته في تحسين جودة المرافق والخدمات العامة.

النتائج: من خلال عملية التحول الرقمي، تم رشيد النفقات العمومية وتعزيز استقرار واستدامة المالية العامة. كما ساهمت في تحسين جودة الخدمات التعليمية والصحية، وتقليل الاختلالات المجالية، مما أدى إلى تدعيم العدالة الاجتماعية والمجالية. بالإضافة إلى ذلك، تم الرفع من كفاءة الموارد البشرية وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية لتشمل جميع فئات المجتمع.

التوصيات: لضمان استمرارية نجاح التحول الرقمي، يوصى بتعزيز البنية التحتية الرقمية في جميع أنحاء المملكة، وخاصة المناطق النائية منها. كما يجب العمل على تدريب الأطر البشرية لضمان الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الشفافية والحكامة في تطبيق الحلول الرقمية لضمان تحقيق الفوائد المرجوة بشكل عادل.

الخاتمة: باختصار، يشكل التحول الرقمي في المغرب استراتيجية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية. من خلال تحسين كفاءة الخدمات العامة وتوسيع نطاقها، يمكن للتحول الرقمي

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
IJSR
Vol. (4), No. (7) July 2025 الإصدار (4)، العدد (7)

أن يكون أداة قوية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مع ضمان وصول الخدمات الأساسية لجميع المواطنين بشكل عادل وفعال.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والمجالية، الحكامة، الرعاية الصحية، التعليم، الصفقات العمومية، التدبير المالي الضريبي.

The Role of Digital Transformation in Enhancing Governance and Social Development in Morocco

Jalal Fenji
PhD researcher at Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Fez, Morocco
jalal.fenji@gmail.com

Idriss Taheri
Professor and doctoral researcher at Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Fez, Morocco
driss.tahri2@usmba.ac.ma

Abstract

Objectives: This article aims to clarify the role of digital transformation in Morocco and its relationship with economic and social development by adopting digital solutions in various fields such as public procurement, financial and tax management. It also seeks to define the concept of digital governance by achieving social and territorial justice, reducing disparities in basic services such as education and healthcare, and ensuring their fair and equitable access to all regions.

Methodology: This study adopted the descriptive-analytical approach, which is the most suitable method for analysing the phenomenon of digital transformation in Morocco. It allows for describing the current reality and analysing its effects and effectiveness in improving the quality of public facilities and services.

Results: Through the process of digital transformation, public expenditures have been rationalized, and the stability and sustainability of public finances have been enhanced. It has also contributed to improving the quality of educational

and healthcare services, reducing territorial disparities, thereby strengthening social and territorial justice. Additionally, the efficiency of human resources has been improved, and the scope of basic services has been expanded to include all segments of society.

Recommendations: To ensure the continued success of digital transformation, it is recommended to strengthen digital infrastructure across the Kingdom, especially in remote areas. Efforts should also be made to train human resources to ensure the optimal use of technology. Furthermore, transparency and governance in the application of digital solutions should be enhanced to ensure that the desired benefits are achieved fairly.

Conclusion: In summary, digital transformation in Morocco constitutes a fundamental strategy for achieving sustainable development and promoting social and territorial justice. By improving the efficiency of public services and expanding their reach, digital transformation can be a powerful tool for achieving economic and social progress, while ensuring equitable and effective access to basic services for all citizens.

Keywords: Digital Transformation, Economic Development, Social and Territorial Justice, Governance, Healthcare, Education, Public Procurement, Financial and Tax Management.

مقدمة

أولاً: مدخل تعريفي بموضوع الدراسة

أدى التقدم السريع والهائل لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات إلى إحداث نقلة نوعية في جميع مجالات الحياة، حيث أصبح الاعتماد على التقنيات الحديثة وعلى شبكة الإنترنت ضرورة حتمية تسعى جميع دول العالم لتحقيقها من خلال التحول إلى التدبير الرقمي بدل التدبير التقليدي للمعاملات، وذلك لإرساء مجتمع يعتمد على التقنيات الجديدة ويواكب كل التطورات العالمية في هذا المجال[1].

وفي ظل الرخاء الاقتصادي الذي عرفته الدول الغربية ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين، برزت مفاهيم جديدة كان الهدف منها وضع مقاربات نظرية لهذه المرحلة، فظهرت بعض

[1] حياة فخور، "إصلاح الإدارة ورهان تجويد الخدمة العمومية بالمغرب"، مجلة الوقائع القانونية، عدد 19و20، 2022، ص 219.

المفاهيم: "**كالمجتمع ما بعد الصناعي**" و"**المجتمع الاستهلاكي**" لكن هذه المفاهيم سرعان ما استنفدت دلالتها وأصبحت متجاوزة مع ظهور أنماط وطرق جديدة للإنتاج وإعادة الإنتاج وتوزيع القيمة المضافة، وبالتالي المساهمة في تحسن طرق الاستهلاك، والتي بدورها كانت نتاج التطورات الكبرى التي عرفها العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، لتظهر مفاهيم أخرى كاقتصاد الإعلام والمجتمع الإعلامي ...الخ، وقد عكست هذه المفاهيم ظاهرة غزارة المعلومات لتشمل كافة مناحي الحياة البشرية، لدرجة أن البعض اعتبر مجتمع المعلومات البديل الجديد للمجتمع الصناعي الذي ساد في القرن العشرين[1]. وبذلك لم يعد أمام أي دولة تريد التطور على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وألا تتخلف عن الركب خيارًا آخر سوى الاتجاه نحو المجتمع الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية، فقد جعلت عملية التحول الرقمي العالم كله عبارة عن قرية صغيرة.

فالمغرب اليوم يريد الوصول إلى مستوى دخل فردي شبيه بالفئات العليا التي تعرفها البلدان متوسطة الدخل مع العمل على تقليص معدل البطالة التي يعاني منها بصفة خاصة شريحة الشباب والنساء. ولتحقيق هذه الأهداف، تدرك الدولة المغربية ضرورة الانتقال من اقتصاد ذي كثافة تكنولوجية ضعيفة ومبني أساساً على الفلاحة، إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وموجه نحو الخدمات والأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة[2]، هذا التحول أضحى يتطلب تبني استراتيجيات رقمية فعالة، حيث تمثل الثورة المعلوماتية اليوم القوة الدافعة وراء تقدم الدول، انطلاقاً من تبنيها للتطور الذي تعرفه وسائل الاتصال كالإنترنت التي تحمل كماً هائلاً من المعلومات والتي لا يستطيع أي إنسان استيعابها ودراستها بشكل سليم. لهذا أصبح إنتاج المعلومات واستغلالها بشكل أمثل أحد أهم العوامل التي يرتكز عليها اقتصاد كافة دول العالم[3].

ولا مناص من القول، أن التحول الرقمي يُعرف بأنه عملية انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية والتكنولوجية الحديثة في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها، لتصبح مجموع الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات الحكومية عبارة عن خدمات رقمية مستجيبة لحاجيات المرتفقين، كما أنه عنصر أساسي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرجوها المغرب، وذلك من خلال الاعتماد المتزايد

[1] عيسى كتب، الأصل التجاري الإلكتروني بالمغرب، مطبعة الأمنية، الطبعة الأولى، الرباط ،2017، ص 3.

[2] تقرير عن التنمية في العالم، العوائد الرقمية، 2016، ص 3. التقرير منشور بالموقع الرسمي للبنك الدولي، تاريخ الزيارة 07 نونبر 2024 على الساعة الثامنة مساء:
https://www.thedocs.worldbank.org/en/doc/477741452690990872005002201 6/original/WDR2016MainMessagesARABICWebRes.pdf

[3] مزهر شعبان العاني، الأعمال الإلكترونية -منظور إداري وتكنولوجي، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016، ص 22.

على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أصبح من الضروري أن تستفيد البلاد من الإمكانيات التي توفرها هذه التكنولوجيا لتعزيز نموها الاقتصادي والاجتماعي، من خلال الاعتماد على الاقتصاد الرقمي الذي لا يقتصر فقط على تحسين عملية الإنتاج، بل يساهم أيضًا في خلق فرص جديدة للشغل مع تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين، مما يعزز من قدرة الاقتصاد المغربي على المنافسة من داخل المنظومة العالمية.

ثانياً: الإطار التاريخي للموضوع

تجدر الإشارة، أن المغرب فقد اعتمد شبكة الإنترنت لأول مرة سنة 1995، كما تم تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية سنة 1997[1]، ووعياً منه بأهمية الدور الكبير الذي يلعبه التحول الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، فقد تبنى فكرة مجتمع المعرفة والمعلومات المرتكزة على الاقتصاد الرقمي، حيث ظهرت البوادر الأولى لتبني هذه الرؤية من خلال تأسيس اللجنة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والتي هدفت أساساً إلى تعميم تطبيق الإنترنيت بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع، بغية تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن والمقاولة [2]، إضافة إلى ذلك تم اعتماد **البرنامج التنموي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال** سنة 1997، والذي كان له تأثير كبير على تطوير البنية التحتية الرقمية في البلاد. ومن بين الإنجازات الرئيسية لهذا البرنامج، فقد تم إنشاء أول بوابة إلكترونية خاصة بإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، مما ساهم في تسهيل الإجراءات الجمركية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين[3].

كما شكلت سنة 2002 حدثاً مهماً فيما يخص مسار الإدارة الإلكترونية بالمغرب حيث شهدت إقامة المناظرة الوطنية حول إصلاح الإدارة، وكان من ركائزها الأساسية إدخال التقنيات الحديثة لوسائل الاتصال ونظم المعلومات لإنجاح ورش الإصلاح، وتجويد خدماته وتكريس أهميته في دعم التنمية وكسب رهانات الحكامة الجيدة[4].

[1] Bertrand Le Gorgeu, La stratégie numérique du Maroc- Vers l'émergence d'un hub numérique régional, L'Harmattan, 2021, p 18.

[2] أسية الحراق، الإدارة الإلكترونية في المغرب، الصفقات العمومية نموذجاً، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2015، ص 42.

[3] للمزيد من المعلومات بخصوص هذا الموضوع يرجى الاطلاع على البوابة الرسمية لإدارة الجمارك والضرائب الغير المباشرة:
https://www.douane.gov.ma/web/guest/notre-histoire

[4] نادية النحلي وبديعة جمالي، الاستراتيجيات الرقمية الوطنية للإدارة المغربية، القانون -المجتمع والرقمنة التأثير والتأثر، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى، 2023، ص 438.

واستكمالاً للمسلسل التاريخي الخاص بالمبادرات الرقمية التي اعتمدها المغرب[1]، أكد تقرير النموذج التنموي الجديد على ضرورة اعتماد الرقميات كرافعة أفقية لعملية التحول بغاية الولوج المنصف إلى الخدمات الأساسية، لاسيما في قطاعي التعليم والصحة[2].

ثالثاً: أهمية الموضوع

وفي واقع الأمر، فموضوع هذا المقال يكتسي أهمية خاصة، سواء من الناحية النظرية أو العملية، إذ تنبع أهميته من الناحية النظرية، في كونه يشكل إضافة للدراسات المنجزة ذات الصلة بالتحول الرقمي وأثره على التنمية، خاصة الجانب المرتبط بتفعيل التقنيات الرقمية في القطاعات الحيوية من أجل تحديد آثار هذا الإجراء على مردودية الاقتصاد والخدمات الاجتماعية بالمغرب.

إضافة إلى ذلك تتجلى الأهمية العملية للموضوع في راهنتيه بالنظر للإصلاحات التي يعرفها المغرب سواء في مجال رقمنة الإدارة العمومية أو تطوير الخدمات الإلكترونية في قطاعات التعليم والصحة. كما تبرز أهمية الموضوع في تسليط الضوء على الفرص التي يتيحها التحول الرقمي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بالبلاد.

رابعاً: إشكالية الموضوع

من خلال ما سبق، سيتناول هذا المقال الإشكالية المحورية التالية:

ما مدى مساهمة التحول الرقمي في تدعيم حكامة المالية العمومية والقطاعات الاجتماعية بالمغرب؟

---

[1] نظرة تاريخية حول المبادرات النوعية التي قام بها المغرب في مجال الاستراتيجية الوطنية للحكومة الإلكترونية:

- 1997: أول برنامج لتنمية تكنولوجيا المعلومات بالإدارة. وإطلاق بعض الأوراش (كبوابة منكم /بوابة الصناعة /إدارة الجمارك).
- 1999: إحداث اللجنة الوطنية لسنة 2000 لدى كتابة الدولة المكلفة بالبريد وتكنولوجيا المعلومات.
- 2000 : اللجنة المشتركة بين الوزارات لتكنولوجيا المعلومات.
- 2001 :الاستراتيجية الوطنية الصيغة الأولى.
- 2003 :اللجنة الوطنية للإدارة الإلكترونية -الصيغة الأولى -الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة.
- 2004 :اللجنة الوطنية للإدارة الإلكترونية: الصيغة الثانية، مع إعطاء دينامية جديدة لإطار العمل: انطلاق ورش البرنامج الوطني.
- 2005 :رؤيا جديدة لرؤية "e-Maroc": عبر مراجعة ثانية وتحيين للبرنامج الوطني للإدارة الإلكترونية (إدارتي 2005-2008).
- 2008 :انطلاق إنجاز استراتيجية المغرب الرقمي 2009-2013.
- 2016 :استراتيجية المغرب الرقمي 2020.
- 2020: التوجهات العامة للتنمية الرقمية بالمغرب 2025.
- 2024: استراتيجية المغرب الرقمي 2030.

كما أوردته بتصرف: سعاد أغانيم، "الإدارة القضائية وتحديات التحول الرقمي: التجربة المغربية نموذجا"، 12فبراير 2019، مقال منشور بالصفحة الرسمية لمجلة القانون والأعمال الدولية، تاريخ الزيارة 09 نونبر 2024 على الساعة التاسعة مساء:
https://www.droitetentreprise.com

[2] نادية النحلي وبديعة جمالي، مرجع سابق، ص 438.

خامساً: عناصر المشكلة

هذه الإشكالية تتفرع عنها مجموعة من العناصر تتمثل في:

1. كيف تساهم عملية نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية في ترشيد الإنفاق العمومي وتعزيز الشفافية؟
2. ما هو تأثير التحول الرقمي لإدارة الضرائب على استقرار المالية العامة للدولة؟
3. كيف تساهم الاستراتيجيات الرقمية بقطاع التعليم في تقليص الفجوات الجغرافية والرقمية بين مختلف جهات المملكة؟
4. كيف تؤثر التكنولوجيا الرقمية في تحسين جودة وفعالية الرعاية الصحية بالمغرب؟
5. ما هي التحديات التي تواجه عملية التحول الرقمي في المغرب، وكيف يمكن التغلب عليها لتحقيق أقصى استفادة من الفرص المتاحة؟

سادساً: منهجية الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة لكونه الأكثر ملاءمة لتحليل ظاهرة التحول الرقمي في المغرب. حيث يسمح هذا المنهج بجمع البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بمختلف التجارب الرقمية في العديد من القطاعات، كالتعليم والصحة والإدارة العمومية، ومن ثم تحليلها لتقييم مدى فعالية هذه التجارب في تحقيق الأهداف المرسومة. كما يتيح هذا المنهج فهم التحديات التي تواجه تنزيل التحول الرقمي على أرض الواقع، مثل الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والقروية، وعدم توفر البنية التحتية التكنولوجية الكافية في بعض المناطق.

سابعاً: هيكلة الدراسة

من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة قصد المستطاع، تم تقسيمه إلى مبحثين: في **المبحث الأول**، تم تحليل دور التحول الرقمي كآلية لتعزيز المالية العمومية، حيث تطرق **المطلب الأول منه** إلى كيفية نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية كمدخل لترشيد الإنفاق العمومي، من خلال استخدام المنصات الرقمية التي تعزز الشفافية وتقلل الهدر المالي. أما بخصوص **المطلب الثاني**، فقد تم التركيز على دور التحول الرقمي في إدارة الضرائب، من خلال مساهمة التقنيات الرقمية التي اعتمدتها كالتصريح الإلكتروني والتحصيل الآلي في زيادة الموارد الضريبية وتعزيز استقرار واستدامة المالية العمومية. بينما سلط **المبحث الثاني** الضوء على دور التحول الرقمي في تدعيم أنشطة القطاعات الاجتماعية. من خلال

تناول مطلبه **الأول** للاستراتيجيات الرقمية في قطاع التعليم، مثل منصات التعلم عن بعد والموارد الرقمية، التي تساهم في الحد من الفجوة التعليمية بين المناطق الحضرية والقروية. بينما ركز **المطلب الثاني** منه على دور التكنولوجيا الرقمية في تحسين الرعاية الصحية، عبر عدة أليات كمنصات الحجز الإلكتروني والسجلات الصحية الإلكترونية، التي تعمل على تحسين جودة الخدمات الصحية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع المناطق.

المبحث الأول: التحول الرقمي آلية لتعزيز المالية العمومية

أصبح التحول الرقمي يشكل رهاناً رئيسياً بالنسبة لمستقبل بلادنا. ذلك أن رقمنة الخدمات والمعاملات تُعدُّ رافعةً حقيقية لتحقيق وتسريع وتيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث تساهم في الارتقاء بجودة التفاعل بين المرتفقين والإدارات، والرفع من الإنتاجية وتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. ومن أجل تعزيز ذلك وضعت بلادنا عدداً من الاستراتيجيات والبرامج بهدف تسريع وتيرة التحول الرقمي، على غرار المغرب الرقمي، كما تم إحداث هيئات ذات صلة بتنفيذ هذه الاستراتيجيات والبرامج، منها وكالة التنمية الرقمية واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي[1].

وبناءً على ذلك، يُعد التحول الرقمي عاملاً محوريًا في تعزيز الاقتصاد المغربي، حيث يلعب دورًا كبيرًا في تحسين شفافية ومردودية الصفقات العمومية **(المطلب الأول).** من خلال عملية نزع الصفة المادية عنها، عبر وضع منصات إلكترونية للطلبيات العمومية تسمح بتتبع وتنفيذ النفقات العمومية بفعالية أكبر، مما يقلل من الفساد الإداري والتلاعب بالمال العام، بفضل قاعدة بيانات توفر رؤية واضحة لجميع العمليات المالية والمحاسبية. كما أن رقمنة إدارة الضرائب، ستؤدي حتماً إلى تبسيط إجراءات التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، من خلال استخدام نظام إلكتروني يسهل عملية التصريح والأداء الضريبي، ما يرفع من كفاءة الإدارة الضريبية ويساهم في استقرار المالية العامة **(المطلب الثاني).**

المطلب الأول: نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية مدخل لترشيد الإنفاق العمومي:

تمثل عملية إزالة الطابع المادي عن المشتريات العمومية (الطلبيات العمومية) خطوة جوهرية ضمن عدد من الأولويات الرئيسية في المغرب، والتي تتمثل في تبني الادارة الالكترونية وتدعيم الحكامة الجيدة من خلال تعزيز مكافحة الفساد الاداري. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم

[1] ملخص تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، نحو تحول رقمي مسؤول ومندمج، 2023، ص 1.

20-14 والمؤرخ في 4 سبتمبر 2014[1]، مولد انطلاقة هذه العملية، حيث يكمن أساس هذا التحول في الوصف الدقيق لعمليات المعالجة الرقمية لإبرام الطلبيات العمومية من أجل تعزيز كفاءة الإنفاق العام وتدعيم شفافيته بُغية ترشيده بناء على الحاجيات الفعلية للمواطنين.

وجدير بالذكر، أن الصفقات العمومية تُعد من الركائز الأساسية التي يُعتمد عليها بشكل كبير لتحفيز الإقلاع الاجتماعي والاقتصادي الذي ينشده المغرب. وذلك لأن تلبية العديد من الاحتياجات التي يتطلبها التدبير العمومي والسياسات العامة للدولة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال هذه الصفقات، وتشكل هذه الطلبيات حجر الزاوية بالنسبة للصادرات العالمية من السلع والخدمات. كما تمثل نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العالم، بمتوسط يبلغ 12% من الناتج الداخلي الخام، و29% من الإنفاق العام وفقًا لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2]، كما أن مفهوم الطلبيات العمومية كما حددته اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، أنها تشمل أيضاً مختلف المشتريات العمومية التي تبرمها المؤسسات العمومية مع الفاعلين الاقتصاديين في شكل عقود استثمار، على أساس تجاري، ولمدة محددة، ولغرض الحصول على خدمات أو لوازم أو إنجاز أشغال. وتضخ هذه العقود حوالي 194 مليار درهم سنوياً في الاقتصاد الوطني، أي ما يعادل ميزانيات الاستثمار لكل من الدولة والجماعات الترابية والمقاولات والمؤسسات العمومية، وهو ما يمثل 17,4%من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018[3].

ولمقارنة هذه الأرقام مع بعض الدول الأوروبية، نجد أنه في عام 2020 بلغت نسبة المشتريات العمومية في فرنسا حوالي 15.61% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 14.3% في عام 2018. هذه النسبة كانت أقل من تلك التي سجلتها ألمانيا (18.1%) وهولندا (20.3%)، حيث أن هذين البلدين قدما خدمات أكثر تفويضًا مقارنة بفرنسا. أما المملكة المتحدة، فقد تجاوزت فرنسا اعتبارًا من عام 2020 بنسبة 16.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يتضح جلياً من خلال المبيان التالي:

[1] قرار لوزير الاقتصاد والمالية رقم 20.14 صادر في 8 ذي القعدة 1435 (4 سبتمبر 2014)، يتعلق بتجريد مساطر إبرام الصفقات العمومية من الصفة المادية الجريدة الرسمية عدد 6298، بتاريخ (2014/10/09).

[2] Responsible business conduit in gouvernement procurement practices, Rapport édité par l'organisation de coopération et de développement économiques, juin 2017, p 1. www.mneguidelines.oecd.org date de visite le 02/11/2024 à 14h.

[3] "الصفقات العمومية"، مقال منشور بالموقع الرسمي للجنة الوطنية لمناخ الأعمال، 2019. تاريخ الزيارة 02 نونبر 2024 على الساعة العاشرة صباحاً www.cnea.ma

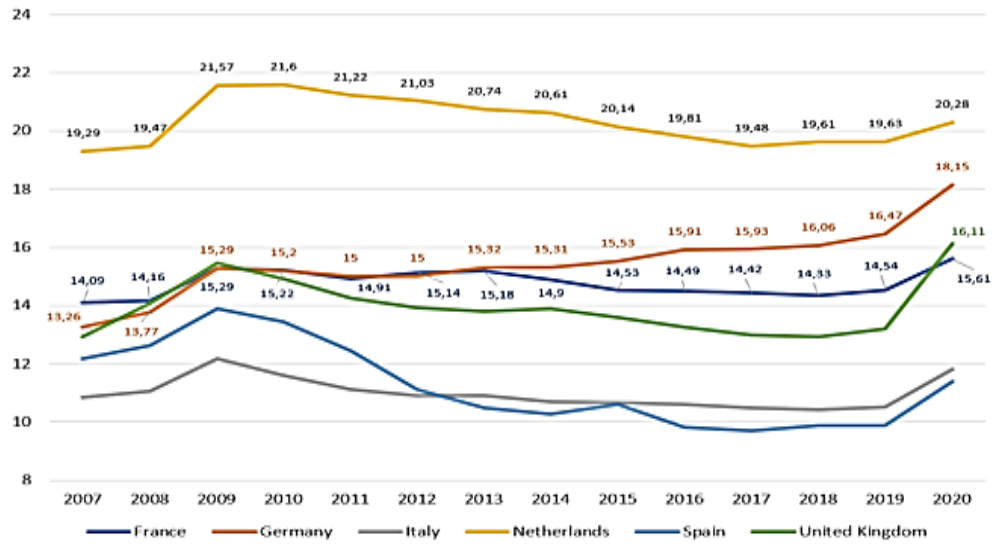

شكل (1): نسبة تمويل الصفقات العمومية مقارنة بالناتج الداخلي الخام ببعض الدول أوروبية (المصدر: تقرير "الحكومة في لمحة 2021" لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE))

أما بالمغرب فالطلبيات العمومية تمثل حوالي 20% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، حيث تشمل أكثر من 40 ألف طلبية عمومية في كل سنة[1]، مما يبرز أهميتها من خلال الاعتمادات المالية المرصودة لها، حيث أصبحت الإدارات العمومية المغربية ملزمة بأن تولي العناية اللازمة لتسيير المشتريات العمومية، وأن تحيطها بالقدر الكافي من الشفافية والوضوح، لاسيما بعد التنصيص في الفصل 27 من الدستور المغربي[2] على الحق في الولوج إلى المعلومة كمقتضى يرمي إلى رفع الحواجز عن المعطيات والوثائق المتعلقة بمختلف جوانب التدبير العمومي[3].

وفي واقع الأمر، فقد تبلورت فكرة رقمنة إصلاح الصفقات العمومية كجزء من تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، التي دعت إلى تفعيل الطلبيات العمومية كأداة استراتيجية للتنمية الإنتاجية، مع الحرص على مبادئ المنافسة والبحث عن أفضل جودة بتكلفة أقل، حيث أكدت هذه اللجنة أنه سيكون من المهم تعزيز شفافية الصفقات العمومية بواسطة النشر المنتظم للمؤشرات والمعطيات

[1] وليد الذويبي كارولين سيروتي سيريل ديسبونتس، "تخضير الاقتصاد المغربي عبر الصفقات الإلكترونية"، 05/15/2023، مقال منشور بالموقع الرسمي للبنك الدولي، تاريخ الزيارة 01 نونبر 2024 على الساعة التاسعة والنصف مساءً www.worldbank.org

[2] ظهير شريف رقم 1.11.91، الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز2011) بتنفيذ نص الدستور المراجع، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز2011).

[3] عبد الكريم حيدرة، "دور الشفافية في مكافحة الفساد: الصفقات العمومية نموذجاً"، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثاني، مارس 2016، ص 94.

المتعلقة بها الصفقات مع تسريع مشروع نزع الصفة المادية بشكل كلي وخصوصا على مستوى عملية الاقتناء العمومي. وفي القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي كالدفاع، التربية، الصحة، الرقميات، ...إلخ)[1].

ولتحقيق الأهداف سالفة الذكر، قام المغرب برقمنة المشتريات العمومية، عن طريق نقل كافة الإجراءات التي تستلزم التواجد الشخصي لممثلي الشركات والمقاولات للمشاركة في الصفقات العمومية، لتتم عبر نظام المناقصات الإلكترونية على شبكة الإنترنت[2]، حيث انطلقت رحلة المغرب لرقمنة طلبياته من خلال البوابة المغربية للصفقات العمومية، و هي أول منصة إلكترونية تم اعتمادها سنة 2007[3]، غير أنها لم تصبح إلزامية لنشر المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية إلا في ظل مرسوم 20 مارس 2013 المتعلق بالصفقات العمومية[4]، حيث مكنت من تقديم المراسلات والمستندات بطريقة رقمية، وتبنت عملية التوقيع الإلكتروني وتقديم العروض إلكترونياً. كما أتاحت إمكانية إجراء المناقصات العكسية الإلكترونية والتي تعتبر مسطرة مهمة لاختيار العروض تنجز بطريقة إلكترونية تمكن المتنافسين من مراجعة الأثمان التي يقترحونها بالتخفيض طيلة سريان المناقصة وذلك في حدود التوقيت المحدد لهذه المناقصة، ويقبل صاحب المشروع عند نهاية المناقصة عرض المتنافس الأقل ثمن والذي يتم تعيينه حائزاً على الصفقة المراد إبرامها.[5] وبالتالي فهذه البوابة أصبحت اليوم بمثابة معبراً لإنجاز الأعمال وأداة لليقظة المعلوماتية في مجال الصفقات العمومية حيث تقدم للمقاولات معلومات مجانية وضرورية في الوقت الفعلي (En temps réel) لكل الفرص التجارية والادارية المتاحة، فالمقاولات المغربية تصرف سنويا ما معدله 100.000 درهم حتى تتمكن من تقديم عروضها المتعلقة بالصفقات العمومية نظراً لتعدد وسائل تقديم المعلومات وفي أحايين كثيرة تكون غير محينة، مما يسهم في تضييع الوقت والفرص التجارية ويترتب عنه ضعف في مستوى التفاعل المطلوب بالنسبة للمقاولة، غير أن البوابة الإلكترونية لسد هذه الفجوة[6].

[1] التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، أبريل 2021، ص 81.
[2] وليد الذويبي كارولين سيروتي سيريل ديسبونتس، مرجع سابق، تاريخ الزيارة 02 نونبر 2024 على الساعة الثامنة والنصف مساء.
[3] مرسوم رقم 388-06-2 الصادر في 16 من محرم 1428 (5 فبراير 2007)، يتعلق بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بتدبيرها، (الجريدة الرسمية عدد 5518 الصادرة بتاريخ 19 أبريل 2007).
[4] مرسوم رقم 349-12-2، الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013)، يتعلق بالصفقات العمومية. الجريدة الرسمية عدد 6140 الصادرة بتاريخ 2013/04/04.
[5] Mohamed Abdelmouhcine Hanine, la procédure de passation des marchés publics au Maroc étude analytique et réflexions à la lumière du code français des marchés publics et des directives européennes et de la banque mondiale, Mémoire de recherche pour l'obtention du diplôme du Master en administration publique, Ecole nationale d'administration, session 2007- 2008, page 76-77.
[6] يونس موستف، الضرائب والمبادلات الإلكترونية دراسة حالة المغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، السنة الجامعية 2017/ 2018، ص 277.

وتماشياً مع ما تم ذكره، فقد قام المرسوم الصادر في 8 مارس 2023،[1] والمتعلق بالصفقات العمومية بإدخال الرقمنة كجزء أساسي من إصلاح الصفقات العمومية بهدف تحسين الفعالية، الشفافية، والنجاعة. حيث تم التطرق إلى مسألة تجريد المساطر والوثائق والمستندات من الصفة المادية في الباب السادس من هذا المرسوم[2]، وقد وردت في عدة سياقات تشمل:

والملاحظ أن المغرب قد اعتمد عند تبنيه آلية نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية لتحسين كفاءة إنفاقه الحكومي على بعض التجارب الناجحة دولياً والتي نذكر من بينها التجربة الفرنسية والألمانية، هاتان التجربتان ترومان تسهيل الولوج إلى المعطيات المتعلقة بالتوريدات والمناقصات الإلكترونية لإدارة عمليات الشراء الحكومي بهاذين البلدين.

فبخصوص التجربة الفرنسية، تُعد بوابة الصفقات العمومية (Marchés publics) بمثابة النظام المركزي الذي يدبر عملية الصفقات العمومية في هذا البلد، حيث تدبر جل عمليات المناقصات العمومية. قصد تعزيز الشفافية والكفاءة والمنافسة في مجال المشتريات العامة، مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل والفعال للأموال العامة، كما تمكن الموردين من تقديم عروضهم بطريقة إلكترونية، وتحميل الوثائق اللازمة لمشاركتهم، وكذلك التواصل مع القطاعات الحكومية عبر هذه المنصة سواء كانوا وزارات أو جماعات ترابية أو مؤسسات عمومية. كما توفر أيضاً هذه البوابة دلائل وإرشادات إلى جانب عقد دورات تكوينية لأرباب الشركات وللمقاولين، قصد تدعيم فهمهم وإدراكهم لكافة الإجراءات الرقمية المتعلقة بهذا المجال. مما يجعلهم يساهمون بشكل فعال في تحقيق الحركية الاقتصادية وتدعيم مردودية الاقتصاد الوطني وبالتالي الرفع من رقم معاملاتهم[3].

ولعل من المفيد التأكيد على أن فرنسا من خلال تبني مبادرة رقمنة الصفقات العمومية فهي تروم بذلك إلى تدعيم الشفافية في الإجراءات الحكومية وتسهيل وصول المقاولات إلى الطلبيات العمومية. بإلزام التعامل بطريقة إلكترونية لكافة الصفقات التي يزيد مبلغها عن 40,000 يورو، حيث يتم توفير جميع الوثائق والبرامج المتعلقة بالمشاريع الحكومية رقميًا على منصات مخصصة مثال: "ملف المشتري". حيث مكن هذا الأسلوب المقاولات من تقديم مقترحاتها وعروضها وتبادل وثائقها بشكل إلكتروني، وهو ما أكدته المادة 56 من قانون الصفقات العمومية الفرنسي لسنة 2006، المعدل بالمرسوم رقم 2011-

[1] مرسوم رقم 2.22.431 صادر في 15 من شعبان 1444 (8 مارس 2023) يتعلق بالصفقات العمومية.
[2] تم تكريس نزع الصفة المادية عن مسطرة إبرام وتدبير الصفقات العمومية. في المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية رقم 2.22.431 من خلال المادة 91 والمواد من 134 إلى 141.
[3] Armand Bizaguet, Les marchés publics et leur financement, Dalloz, paris 1962, p 134.

2000[1]، والذي اعتمد مبادئ جديدة تهدف إلى تسهيل الإجراءات والمساطر مع التقليل من البيروقراطية الإدارية، مما يساهم في الرفع من شفافية المالية العمومية بهذا البلد، ويسهل عملية مراقبة كافة الصفقات الحكومية، ويزيد من حدة المنافسة داخل السوق الفرنسي[2].

أما عن التجربة الألمانية، فقد ارتكزت على نظام **e-Vergabe** المتعلق بالمشتريات الإلكترونية، حيث تم اعتماده بطريقة رسمية وإلزامية في 18 أكتوبر 2018[3]، والذي يهدف إلى نزع الصفة المادية عن جميع الإجراءات والمساطر المتعلقة بالصفقات والتوريدات العمومية بألمانيا، فهذا النظام يمكن المؤسسات العمومية من نشر طلبياتها، كما يُسهل على المقاولين تقديم ملفاتهم بشكل إلكتروني. كما يتميز كذلك بوجود آليات مهمة لضمان الشفافية في اختيار المتنافسين والتقليل من الفساد، فيتم بذلك توثيق جميع العمليات وتوفير كافة المعطيات حول الإجراءات المتعلقة بالصفقات التي يتم نشرها بهذا النظام[4].

ومن هذا المنطلق، تُعد عملية نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية إضافة إلى رقمنة إدارة الضرائب بالمغرب بمثابة خطوة حاسمة نحو تعزيز استقرار المالية العامة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية، من خلال تحسين كفاءة عملية تحصيل المداخيل الضريبية، مع الحد من التهرب الضريبي وترشيد النفقات العامة عبر استخدام التقنيات الحديثة لتعزيز الشفافية والمساءلة. وهو ما سيتم التطرق له من خلال الفقرة القادمة.

المطلب الثاني: التحول الرقمي لإدارة الضرائب خطوة نحو تعزيز استقرار المالية العمومية:

تشكل الضرائب ركيزة أساسية في النظام المالي للدولة، حيث تلعب دوراً محورياً في تأمين الموارد اللازمة لتنفيذ سياساتها العامة وتحقيق أهدافها المنشودة.

ومما لا شك فيه، فالمداخيل الجبائية تعد بمثابة العمود الفقري لقوانين المالية السنوية، خاصة فيما يتعلق بنفقات الدولة. حيث أن قدرتها على تغطية نفقاتها العمومية المتزايدة تعتمد بشكل كبير على

[1] L'article 56 du décret n° 2006-975 du 1er août 2006 portant code des marchés publics, Modifié par le Décret N°2011- 1000 du 25 août 2011 - art. 19, Abrogé par ordonnance n°2015-899 du 23 juillet 2015 – art 102.

[2] La dématérialisation des marchés publics, article publié sur le site officiel du Ministère de l'Économie des Finances et de l'Industrie, sans indication au nom de l'auteur, le 15 octobre 2024, www.economie.gouv.fr/cedef/dematerialisation-marches-publics , date de visite le 03/11/2024 à 12h.

[3] Federal Foreign Office, funding management, purchasing management and control, Additional notes from the Federal Foreign Office for companies using the federal e-Vergabe platform, 25 October 2022, pdf, p 1. www.auswaertiges-amt.de/blob/2560616/d6d8c7c97692e279e10d07dc55aa53a6/evergabe-informationsflyer-en-data.pdf, date de visite le 03/11/2024 à 21h30min.

[4] للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على البوابة الرسمية للصفقات العمومية الألمانية: www.deutsche-evergabe.de

مدى فعالية النظام الضريبي في توفير الموارد الجبائية الكافية. فهذا النظام يساهم بشكل حاسم في ضمان استمرارية تقديم الخدمات العمومية للمواطنين، علاوة على ذلك، فإن توفر الموارد الجبائية الكافية يسمح لها بتحديث أساليب التدبير المالي العمومي، مما يؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وبهذا تظهر أهمية النظام الضريبي ليس فقط كمصدر للتمويل، بل أيضًا كأداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لكافة أفراد المجتمع.

وغني عن البيان، أن رقمنة التحصيل الضريبي تلعب دوراً مهماً على صعيد توسيع القاعدة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال التحول للنظم الإلكترونية المتعلقة بالتصريح والتحصيل، التي أصبحت تُمكن الحكومات من جمع معلومات دقيقة وفورية حول أداء الأجور، وأرباح الشركات، وحركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاقات الضريبية وتوقعات دقيقة لمستوى المداخيل الضريبية، بل والتحصيل الآني والفوري للضرائب إلكترونياً في بعض الدول.[1]

وفي إطار سياسة التحديث التي تنهجها المديرية العامة للضرائب في المغرب، تم اعتماد مجموعة من **المعاملات الإلكترونية**[2] التي تمكن الملزمين من القيام بإجراءاتهم الضريبية عن بُعد، حيث تهدف هذه الخدمات إلى تسهيل المعاملات بين الملزمين والإدارة الضريبية، مما يعزز من كفاءة النظام الضريبي وبالتالي الخدمات المقدمة ويقلل من البيروقراطية على مستوى ربح الوقت الكافي للوفاء بالالتزامات وكذلك الإقرارات الضريبية.

وقد شرعت المديرية العامة للضرائب في المغرب سنة 2010 في إزالة الطابع المادي عن التصاريح والأداءات الضريبية بشكل تدريجي حسب أهمية رقم المعاملات لكل شركة، قبل أن تقوم بتوسيع نطاق نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني ليشمل كافة الملزمين المهنيين، إضافة إلى ذلك واصلت هذه المديرية مجهودات الرقمنة الضريبية بهدف تعميم الأداء الإلكتروني الذي يمكن تميزه عن الأداء النقدي للضريبة الذي يتم وفقاً للمساطر والإجراءات العادية لأداء الدين العمومي حيث يتم بوسيلة الوفاء العادية والمتمثلة في النقد، وهنا يظهر الفرق الجوهري بينه وبين الأداء الإلكتروني للضريبة، والذي من خلاله يقوم الملزم بإبراء ذمته من الدين الضريبي عبر الانترنيت، وذلك وفق إجراءات ومساطر حددها

[1] هبة عبد المنعم، صبري الفران، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، دراسة من إعداد صندوق النقد العربي، يونيو 2021، ص 5.
تاريخ الزيارة 05 نونبر 2024 على الساعة التاسعة والنصف مساءً:
www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/digitizing-tax-collection-arab-countries.pdf

[2] للاطلاع على مجموع الخدمات الإلكترونية للمديرية العامة للضرائب يرجى زيارة الموقع الرسمي لهذه المديرية:
www.tax.gov.ma/wps/portal/DGI-Ar/ar/Accueil/teleservices-simpl

القانون لذلك، إذ من خلالها يتم اقتطاع مبلغ الدين الضريبي من حسابه البنكي[1]. وقد شمل هذا الأداء أيضاً عدة خدمات أخرى من أبرزها: الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات[2] والتصريح والأداء الإلكترونيين وخدمة الشهادات الالكترونية.

ومن بين أهم الوسائل التي اعتمدتها الدولة المغربية من أجل تحقيق الأهداف السالفة الذكر، نجد إدخال المعاملات الإلكترونية في علاقة الملزم بالإدارة الضريبية، ذلك أنه في إطار سياسة التحديث التي تنهجها هذه الادارة، تم إحداث مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تمكن مرتاديها من القيام تدريجياً بإجراءاتهم عن بعد.

وتتضمن هذه الخدمات الإلكترونية نظام يُعرف ب "**SIMPL**" الذي يتيح للملزمين تقديم إقراراتهم ودفع ضرائبهم عبر الشبكة العنكبوتية، مما يمثل نحو 76% من العمليات المنجزة بطريقة رقمية[3]، قصد التقليص لما يعرف **بالفجوة الضريبية**، التي هي عبارة عن الفرق بين ما ينبغي تحصيله من ضرائب إضافة إلى الضرائب المحصلة فعلياً حيث أن مسألة تحصيل الضريبة لا يكون دائماً بالمستوى المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المنشودة وبالتالي الاستفادة الكاملة من الموارد الممكنة[4].

ولتقليص هذه الفجوة الضريبية، قامت المديرية العامة للضرائب في إطار استراتيجيتها الرامية للتحول الرقمي الكلي قصد تحسين الخدمات الإلكترونية المقدمة التي تتيح للمستخدمين التصريح بضرائبهم ورسومهم ودفعها إلكترونياً، والاطلاع على وضعهم الضريبي، واسترجاع شهاداتهم عبر الإنترنت، بالإضافة إلى إيداع شكاواهم باعتماد الأهداف التالية:

- تحسين نظم الامتثال.
- تعزيز الرقابة والمراقبة.
- التوعية والتثقيف.
- تسهيل إجراءات الأداء.

وفي واقع الأمر، فالمدونة العامة للضرائب هي التي مهدت الطريق لاستقبال التكنولوجيا في المجال الضريبي، مما أدى إلى تحسين خدمات التحصيل الضريبي وتبسيط الإجراءات الجبائية لصالح المواطنين،

[1] حجيبة جهدكان، تحصيل الديون العمومية بين قانون المسطرة المدنية وخصوصيات التشريع الضريبي، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى، 2006، ص 50.

[2] فوقة فاطمة، ميهوبي حسام الدين، ميهوبي علاء الدين، "قراءة في التجربة المغربية لرقمنة الإدارة الضريبية"، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2023، ص 98.

[3] لمزيد من المعلومات في هذا المجال يرجى زيارة الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والمالية:
www.finances.gov.ma/ar/Pages/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A9.aspx?fiche=4116

[4] مروه سمير حجازي، "تقدير حجم الفجوة الضريبية في مصر خلال الفترة من 2006 إلى 2022"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد رقم 25، العدد الثاني، أبريل 2024، ص 240.

وذلك من خلال المادة الخامسة من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007[1]، حيث كانت أول مدونة تشير إلى إمكانية وضع التصريحات والإقرارات المتعلقة بالضريبة بشكل إلكتروني، بل والقيام بأدائها بطريقة إلكترونية، وذلك عبر المادتين 155و169 منها، والظاهر من خلال المادتين سالفتي الذكر أن عمليتي الإقرار والأداء الإلكتروني يتم من خلال القرارات الوزارية الصادرة عن وزير المالية والتي تهدف إلى تبسيط وتسهيل الإجراءات الضريبية عبر اعتماد التكنولوجيا الحديثة والتي نذكر من بينها:

- القرار رقم 08.1214 الصادر بتاريخ 13 رجب 1429 (17 يوليو 2008)[2]
- القرار رقم 08.14 الصادر بتاريخ 2 ربيع الأول 1435 (4 يناير 2014)[3]
- القرار رقم 1665.13 الصادر بتاريخ 13 رجب 1434 (24 مايو 2013)[4]
- القرار رقم 15.2481 الصادر بتاريخ 26 رمضان 1436 (13 يوليو 2015).[5]

والملاحظ أن مجمل هذه القرارات تُعد جزءً من استراتيجية تحديث وتبسيط الإدارة الضريبية المغربية، تهدف إلى تحسين كفاءة النظام الضريبي وتعزيز التزام الملزمين من خلال التقنيات الحديثة.

وباستحضار خصائص نظام **SIMPL** الإلكتروني نجد أنه مكن دافعي الضرائب من الاختيار بين الأداء عبر الاقتطاع البنكي على البوابة الإلكترونية للمديرية العامة للضرائب أو عبر البطاقة البنكية، إضافة إلى إمكانية الأداء المباشر لدى الأبناك ومقدمي خدمات الأداء مثل الوكالات ونقاط البيع أو الأداء أيضاً عبر الهاتف المحمول، حيث أن الهدف من تنويع هذه الأساليب هو الاستجابة لحاجيات وإمكانيات جميع الملزمين.

وهو ما يتضح من خلال الزيادة المطردة لعدد المشتركين في هذا النظام، حيث في سنة 2020 بلغ عدد المشتركين. **1,095,089**بينما في العام الموالي 2021، شهدت الأعداد زيادة ملحوظة بنسبة **41%**، ليصل العدد إلى **1,543,750**. وقد استمرت هذه الزيادة حتى عام 2022، حيث ارتفع عدد المشتركين بنسبة **22%**، ليصل إلى **1,882,009**. وفي عام 2023، واصل العدد ارتفاعه ليصل إلى **2,183,250**، مع زيادة قدرها **16%**مقارنة بالعام السابق.

وهو ما يظهر من خلال المبيانيين التاليين:

[1] قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 هـ الموافق لـ 31 ديسمبر 2006 والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 5487 بتاريخ 01 يناير 2007.
[2] منشور بالجريدة الرسمية عدد 5642 الصادرة بتاريخ 7 غشت 2008.
[3] منشور بالجريدة الرسمية عدد 6228 الصادرة بتاريخ 6 فبراير 2014.
[4] منشور بالجريدة الرسمية عدد 6164 الصادرة بتاريخ 5 غشت 2013.
[5] منشور بالجريدة الرسمية عدد 6380 الصادرة بتاريخ 6 غشت 2015.

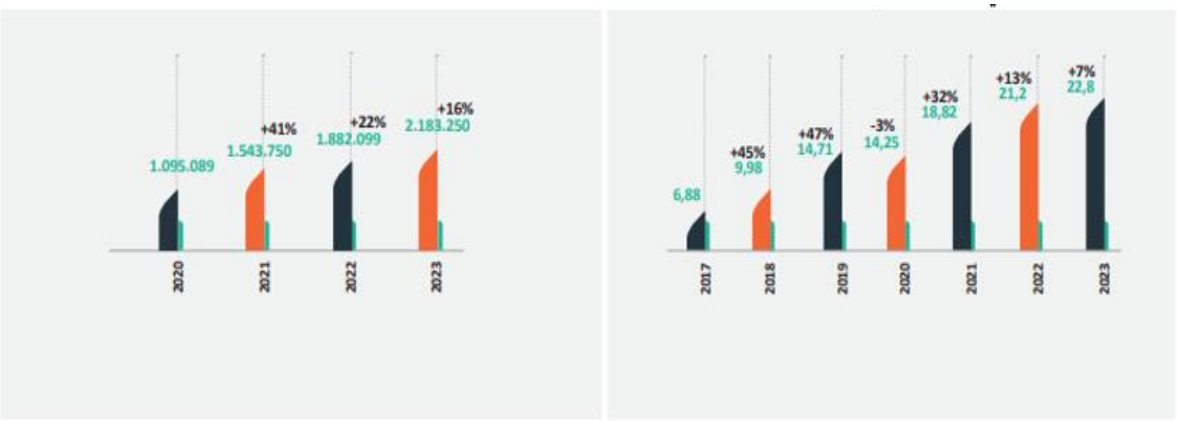

شكل (2): عدد العمليات التي تمت بطريقة إلكترونية (بالملايين) عدد المشتركين في خدمات الاتصال عن بعد بنظام SIMPL

(المصدر: التقرير السنوي 2023 للمديرية العامة للضرائب)

هذا النمو المستمر يعكس نجاح الاستراتيجيات المتبعة من طرف مديرية الضرائب لجذب المزيد من المشتركين على مر السنوات، وهو ما نص عليه المخطط الاستراتيجي للمديرية العامة للضرائب 2024-2028، حين ركز من خلال المحور الاستراتيجي الذي يحمل عنوان: **"أن نصبح إدارة خدمات، رقمية بالكامل"** بنسبة **94%**، حيث يشمل بشكل رئيسي الإنجازات المتعلقة بإزالة الطابع المادي للإجراءات الضريبية للملزمين، مثل تقديم الإقرارات ودفع الالتزامات الضريبية وسحب الشهادات الضريبية كما سبق ذكره. وتعتبر عملية إلغاء الطابع المادي لدفع ضريبة الطابع مثالاً بارزًا في هذا السياق. وعلى سبيل المثال، فإن تطبيق الهاتف المحمول **"ضريبتي"** قدم لتعزيز الترسانة الرقمية للإدارة العامة للضرائب. حيث يوفر هذا التطبيق عدة ميزات للخاضعين للضرائب، ويتيح لهم دفع الضرائب، واسترداد شهادة[1] **TSAV**[2]، وشراء الطوابع الضريبية والوصول إلى جميع الخدمات التي لا تتطلب الانخراط في خدمات الضرائب عبر الإنترنت **(SIMPL)** على مستوى بوابة الإدارة العامة للضرائب.

خلاصة القول، فالتحول الرقمي لإدارة الضرائب أصبح يمثل خطوة حيوية نحو تعزيز استقرار المالية العمومية بالمغرب، حيث يساهم في تحسين مردودية وفعالية النظام الضريبي، انطلاقاً من تسريع العمليات الضريبية، مما يقلل من الوقت المستغرق في المعاملات ويزيد من دقة البيانات، كما أن عملية الرقمنة تجعل المعلومات الضريبية أكثر وضوحًا وسلاسة في الوصول إليها، مما يعزز الثقة بين الإدارة الضريبية والملزمين، كما يمكنهم من متابعة التزاماتهم الضريبية بكل سهولة، الشيء الذي يشجع على

[1] Plan Stratégique de la Direction Générale des Impôts 2024-2028, p 18.

[2] شهادة TSAV: هي شهادة تتعلق بالمركبات والسيارات وغالبًا ما تكون جزءً من عملية تسجيل أو بيع السيارات.

الوفاء الطوعي بأداء الضرائب. وبالتالي الزيادة في العائدات الضريبية وتعزيز استقرار المالية العامة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: التحول الرقمي آلية لتعزيز القطاعات الاجتماعية

يمثل التحول الرقمي أداة فعالة لتعزيز العدالة الاجتماعية في القطاع الاجتماعي ولا سيما قطاعي التعليم والرعاية الصحية. فمن خلال توظيف التكنولوجيا والاستراتيجيات الرقمية، يمكن تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية بشكل ملحوظ، مما يساهم في تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، فالرقمنة تستطيع أن تساهم في توفير التعليم من خلال الشبكة العنكبوتية، مما يتيح لكافة الطلاب والتلاميذ من مختلف الجهات الوصول إلى موارد تعليمية عالية الجودة، حيث يُمكن هذا النهج من تقليص الفجوة التعليمية بين المناطق الحضرية والقروية، كما يعزز فرص التعلم مدى الحياة للجميع **(المطلب الأول)**، كما تساهم التكنولوجيا الرقمية أيضاً في توفير خدمات الرعاية الصحية عن بُعد لكافة المواطنين، مما يسهل الوصول إلى الأطباء والمعلومات الصحية في المناطق النائية. هذه الخدمات تقلل من التكاليف وتساعد على تجاوز العوائق الجغرافية، مما يعزز معه مفهوم الصحة العمومية للجميع المواطنين **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: الاستراتيجيات الرقمية بقطاع التعليم:

لقد أدى التطور التكنولوجي إلى إحداث ثورة حقيقية في مجال التعليم، وأصبح من الصعب استيعاب تطور العملية التعليمية دون استخدام التكنولوجيا الحديثة، فالثورة الرقمية أصبحت بمثابة رافعة حقيقية للإدماج في سبيل معالجة إشكاليات الولوج إلى تعليم جيد للجميع، خاصة بالنسبة لتلاميذ العالم القروي وفي نفس الوقت تمكن من تسهيل المواكبة المنتظمة للأساتذة.[1]

كما يمكن توظيف التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات لدفع التلاميذ نحو التعلم والبحث عن المعلومات التي تساعدهم في عملية التحصيل العلمي، وذلك باستخدام طرق جديدة لم يتعودوا عليها. حيث أن العالم الافتراضي الذي أصبحنا نعيش فيه، يسمح بتحقيق ذلك من خلال عدة استراتيجيات، مثل استخدام أدوات التعلم الإلكترونية، وتطوير موارد تعليمية رقمية، وإنشاء منصات تفاعلية، وتشجيع الطلاب على استخدام تطبيقات التعلم من خلال الأجهزة الذكية، وتوفير الدعم اللازم لتنمية مهاراتهم الذاتية في استخدام التكنولوجيا الحديثة. كل ذلك يهدف إلى تعزيز قدرات المتعلمين في البحث والتعلم بشكل فعّال، مما يساهم في تحسين التحصيل العلمي وتحقيق النجاح الأكاديمي، من خلال عملية التحول الرقمي بهذا القطاع، وهو ما يبرزه الشكل التالي:

[1] التعليم في البرنامج الحكومي 2021-2026، البوابة الرسمية لوزارة التربية الوطنية، تاريخ الزيارة 07 نونبر 2024 على الساعة التاسعة والنصف مساء: https://www.men.gov.ma/Ar/Pages/prog-edu-gouv20212026.aspx

الشكل (3): أهمية التحول الرقمي في قطاع التعليم (المصدر: الموقع الرسمي لمجموعة ريناد المجد لتقنية المعلومات)[1]

من خلال تحليل الصورة يتضح أن التحول الرقمي يوفر فرصًا أكبر لزيادة الولوج إلى التعليم، حيث يمكن المتعلمين في المناطق النائية من الوصول إلى محتوى تعليمي عالي الجودة، مما يزيل الحواجز الجغرافية ويعزز من عملية التعليم عن بُعد.

ولتقليص الفجوة الرقمية في مجال التعليم، راهن المغرب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل إعطاء زخم جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق قفزة نوعية في هذا المجال، وذلك على المستوى المحلي والجهوي والوطني والقاري، حيث قام، خلال العقدين الأخيرين، بوضع عدة استراتيجيات وبرامج وطنية للتنمية الرقمية، نذكر من ضمنها:

1. **استراتيجية المغرب الإلكتروني 2010:** تم تبني هذه الاستراتيجية ابتداءً من سنة 2005، حيث تمثلت على مستوى قطاع التعليم من خلال برنامج أعد خصيصا إدماج تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية عرف **ببرنامج جيني**[2] في نسخته الأولى والثانية[3]، وقد كانت هذه الاستراتيجية

[1] لوبانا حمود، "التحول الرقمي في التعليم: نحو مستقبل تعليمي مبتكر"، الرياض، السعودية، 2024، مقال منشور بالموقع الرسمي لمجموعة ريناد المجد لتقنية المعلومات، تاريخ الزيارة 07 نونبر 2024 على الساعة العاشرة مساءً: https://www.rmg-sa.com

[2] فكلمة "جيني Génie" تتكون من الحروف الأولى للجملة الفرنسية:
Généralisation des technologies de l'information et de la communication dans l'enseignement public marocain
كما أوردته:
Faouzia Messaoudi, "Programme Génie, Généralisation Des Technologies D'information Et De Communication Dans L'enseignement (TICE) Au Maroc évaluation à Base D'indicateurs", Educ recherche, Numéro 1, Volume 3, 30 juin 2013, P 35.

تهدف إلى تعزيز الوصول إلى التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية الرقمية مع اعتماد الإطار القانوني والمؤسساتي، حيث ركزت على توفير الإنترنت لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، ودعمت الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما مهدت لإطلاق العديد من خدمات الحكومة الإلكترونية وعلى رأسها قطاع التعليم[1].

والملاحظ أن هذه الاستراتيجية قدمت مفهوماً جديداً يتعلق بالمداخيل أو العوائد الرقمية في قطاع التعليم قصد تقليص الفجوة الرقمية والذي يضم مجموعة من الفوائد والمزايا التي يمكن تحقيقها من خلال تبني التكنولوجيا الرقمية وعمليات التحول الرقمي، عبر تعزيز جودة التعليم، وتحفيز الابتكار في طرق التدريس، وإنشاء فرص تعلم جديدة، وتسهيل الوصول إلى الموارد التعليمية، والعمل على التقليص من ميزانية التسيير للمؤسسات التعليمية، وهو ما أكده البنك الدولي من خلال الخطاطة التالية:

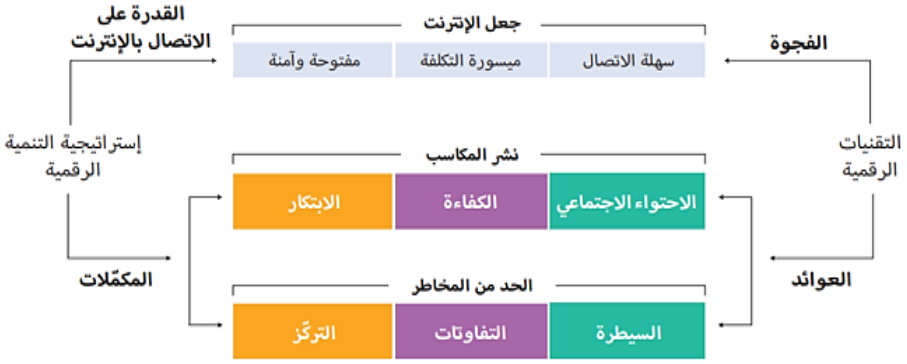

الشكل (4): لماذا لا تنتشر العوائد الرقمية سريعاً، وما الذي يمكن عمله (المصدر: فريق إعداد تقرير عن التنمية في العالم 2016)[2]

من خلال استقراء هذا الشكل يتضح أنه يحتوي على مخطط يوضح لماذا لا تنتشر المداخيل (العوائد) الرقمية بسرعة، وما الذي يمكن فعله لتحسين انتشار هذه الفوائد. حيث يركز على الفجوة بين القدرة على الاتصال بالإنترنت ونشر المكاسب الناتجة عن استخدام التقنيات الرقمية، مع تسليط الضوء على التحديات اللازمة لتحقيق التنمية الرقمية.

2. استراتيجية المغرب الرقمي 2013: أُطلقت هذه الاستراتيجية سنة 2009، بهدف تدعيم التحول الرقمي على مستوى الحكومة الإلكترونية وتشجيع ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا الرقمية.

[1] وكالة التنمية الرقمية، الاستعراض الوطني للتنمية الرقمية، 24 ماي 2022، القاهرة، ص 3. منشور بالبوابة الرسمية لوكالة التنمية الرقمية، تاريخ الزيارة 07 نونبر 2024 على الساعة العاشرة مساءً:
https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/10-%20Morocco_NDDR%20Progress.pdf
[2] تقرير عن التنمية في العالم، العوائد الرقمية، 2016، مرجع سابق، ص 2.

حيث تضمنت أهدافها تحسين ترتيب المغرب في المؤشرات الرقمية العالمية والتي يُعد قطاع التعليم أحد أبرز مفاتحها، وتوسيع استخدام الخدمات الإلكترونية في القطاع العام مع جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال تكنولوجيا المعلومات. غير أن هذه الاستراتيجية شابها بعض القصور، خصوصاً في مجال التربية والتعليم، حيث إذا كانت الجهود المبذولة في سبيل تجهيز المؤسسات التعليمية بالحقائب متعددة الوسائط قد حققت نسبة تغطية بلغت 71% في هذه الفترة، فإن مسألة تجهيز هذه المؤسسات بالقاعات متعددة الوسائط لم يتحقق سوى 24%، وحري بالإشارة في هذا المقام أن المدارس الابتدائية الفرعية التي يبلغ عددها 13451 مؤسسة يرتادها حوالي مليون تلميذ أي 20% من العدد الإجمالي للتلاميذ، ظلت مستبعدة من نطاق عمل برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي[1].

3. **استراتيجية المغرب الرقمي 2020:** تم اعتماد هذه الاستراتيجية بشكل رسمي سنة 2016، وجاءت لتعزيز الاقتصاد الرقمي وتحسين خدمات الحكومة الإلكترونية. كما هدفت إلى رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين التعليم الإلكتروني، وتطوير البنية التحتية الرقمية، من خلال عدة دعامات قصد تعميم ولوج كافة المغاربة إلى الصبيب العالي في أفق سنة 2020. وقد تم عرض هذه التوجهات في المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي[2] الذي أعدته الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات[3] سنة 2012، إضافة إلى تشجيع الابتكار وريادة الأعمال في قطاع التكنولوجيا.

4. **استراتيجية جيل المغرب الرقمي 2025:** لقد تم الإعلان عنها كرؤية شاملة تهدف إلى تسريع التحول الرقمي في المغرب[4]، والذي يُعتبر قطاع التعليم أحد أهم ركائزها. حيث تهدف هذه المبادرة إلى تحسين الخدمات الإلكترونية بالمدارس والجامعات، وتعزيز التعليم الرقمي من خلال توفير الأدوات والتكنولوجيا الحديثة لعموم الطلبة والعاملين بمجال التدريس.

---

[1] المجلس الأعلى للحسابات، تقرير بشأن تقييم استراتيجية المغرب الرقمي 2013، تقرير خاص تحت رقم 4 /13/CH /05، فبراير 2014، ص. ص 15.16.

[2] المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي: إطلاق مشاريع نموذجية، بلاغ للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، 17 دجنبر 2014، ص 1، البوابة الرسمية للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، تاريخ الزيارة 08 نونبر 2024 على الساعة السابعة مساء:
https://www.anrt.ma/sites/default/files/CP-SU-MI-VSAT-Taourirt Final%20VA.pdf?csrt=12340927527003326998

[3] تم اعتماد هذه الوكالة من خلال الظهير الشريف رقم 1.17.27 الصادر في 8 ذي الحجة 1438 الموافق 30 غشت 2017، المتعلق بتنفيذ القانون رقم 61.16 المنشئ بموجبه وكالة التنمية الرقمية، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6604، بتاريخ 23 ذو الحجة 1438 الموافق 14 شتنبر 2017، ص 5057.

[4] "الشؤون القانونية للتربية والتعليم، أفضل الممارسات للتعليم عن بعد في المغرب"، أكتوبر 2024، مقال منشور دون الإشارة للمؤلف، تاريخ الزيارة 08 نونبر 2024 على الساعة الثامنة والنصف مساء، على البوابة التالية:
https://www.jureduca.com/2024/09/pratique-enseignement-a-distance.html

5. استراتيجية المغرب الرقمي 2030: وهي تُعد بمثابة خطة طموحة تهدف إلى تغيير وجه المغرب على المستوى الدولي وتحويله إلى مجتمع رقمي متقدم بحلول سنة 2030. حيث تهدف هذه الرؤية إلى تدعيم بناء البنية التحتية الرقمية بطريقة حديثة تعتمد على المعايير الدولية في هذا المجال، وتقوم بتشجيع استخدام التكنولوجيا في جميع مجالات الحياة، مما يتيح للمواطن والاقتصاد المغربي الاستفادة من فوائد التحول الرقمي.

كما تهدف هذه الخطة أيضاً إلى جعل المغرب قطباً رقمياً لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمملكة مع رقمنة جميع الخدمات العمومية، من أجل الانتقال بالمغرب من الرتبة 113 إلى الرتبة 50 عالمياً وفق مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية وتسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية، إضافة إلى خلق أكثر من 240 ألف منصب شغل في الوظائف الرقمية، عبر عملية التكوين، وتعبئة أكثر من 100 ألف إطار من الموارد البشرية على مختلف المستويات، لا سيما في مجال التعليم والتكوين المهني[1].

ونافلة القول، فجل هذه الاستراتيجيات تعكس رؤية المغرب لتبني عملية التحول الرقمي كوسيلة أساسية نحو مستقبل أكثر تطوراً وازدهاراً لتعزيز النمو المستدام، وتطوير الخدمات المقدمة، وتحسين جودة الحياة لكافة المواطنين، وبالتالي فهو يروم من وراء ذلك إلى أن يصبح واحداً من الدول الرائدة والمتميزة في مجال التحول الرقمي، وأن يكون نموذجاً يحتذى به في المنطقة.

ويبقى الهدف الأسمى لهذه المبادرات هو تحقيق الشمول الرقمي في قطاع التعليم، وضمان حصول جميع التلاميذ على نفس الفرص للتعلم والنمو في المجال الرقمي. من أجل الرفع من جودة التعليم بالمغرب وتقليص الفجوة الرقمية في هذا المجال مع التحضير لمواجهة كافة تحديات القرن الحادي والعشرين سواء بالمجال التعليمي والتربوي أو بالمجال الصحي وهو ما سيتم التطرق له من خلال الفقرة الموالية.

المطلب الثاني: دور التكنولوجيا الرقمية في تحسين الرعاية الصحية بالمغرب:

تلعب التقنيات الرقمية في عصرنا الراهن دورًا محوريًا في الارتقاء بجودة الرعاية الصحية بجميع دول العالم، إذ تعمل على تحسين كفاءة الخدمات الطبية المقدمة وتسهل الولوج إلى المعلومات الحيوية.

[1] الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، 25سبتمبر 2024، الرباط، مقال منشور بالموقع الرسمي لوكالة المغرب العربي للأنباء دون ذكر الكاتب، تاريخ الزيارة 08 نونبر 2024 على الساعة التاسعة مساءً:
https://www.mapnews.ma/ar/actualites

فمن خلال توظيف السجلات الصحية الإلكترونية، يتمكن الأطباء من الاطلاع الفوري على السجل الصحي للمرضى، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات طبية مدروسة وجد دقيقة أثناء تقديم العلاجات.

وعلى صعيد آخر، تقدم التطبيقات الصحية الذكية للمرضى وسائل متطورة لمراقبة حالتهم الصحية بشكل مستمر. حيث أصبح بإمكانهم الآن قياس مؤشرات حيوية مثل ضغط الدم ومستويات مرض السكري في الدم بسهولة ودقة أكبر. هذا التطور التكنولوجي مكن المرضى من تدبير صحتهم بكل كفاءة، مما يساهم في تحسين النتائج العلاجية ورفع مستوى الوعي الصحي العام داخل المجتمع[1].

على الرغم من المزايا العديدة التي تقدمها الرقمنة في مجال الرعاية الصحية، فإنها تثير في الوقت ذاته مخاوف جدية تتعلق بخصوصية المرضى وسرية معلوماتهم الشخصية. مما حتم معه وضع إطار قانوني صارم وشامل لحماية البيانات الشخصية في هذا المجال، وعلى رأسها البيانات الصحية الحساسة، وذلك لضمان وصون حقوق المرضى والمحافظة على سريتها.

ومن جانب آخر، يشكل استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات في منظومة الرعاية الصحية تحديًا جديدًا على الصعيدين القانوني والأخلاقي. فهذا التطور التكنولوجي أصبح يطرح تساؤلات عميقة حول تحديد المسؤولية في حالات وقوع أخطاء طبية أو سوء استخدام هذه التقنيات. كما يثير جدلًا أخلاقيًا حول مدى ملاءمة الاعتماد على المكننة في اتخاذ قرارات قد تؤثر على حياة البشر وصحتهم.

وفي هذا السياق، ولتنظيم استخدام البيانات الصحية في العصر الرقمي، نجد أن المغرب قد اعتمد القانون رقم 09-08[2]، الذي يُعد نموذجًا رائدًا في مجال حماية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بمعالجة بياناتهم الشخصية. حيث يحقق توازنًا دقيقًا بين هدفين أساسيين:

1. ضمان الحماية القصوى للمعلومات الصحية الحساسة، مما يحفظ خصوصية المرضى ويصون حقوقهم الأساسية.
2. تهيئة بيئة مواتية للابتكار في القطاع الصحي، بما يسمح بتطوير حلول تكنولوجية متقدمة.

هذا التوازن من شأنه أن يفتح آفاقًا جديدة لتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى، مع الحفاظ على الثقة في النظام الصحي الرقمي. فمن خلال إرساء قواعد واضحة لاستخدام البيانات

[1] Abdelaziz Senhaji," La régulation de la santé a l'ère du numérique", LTE Magazine, avril 30, 2021, article publie sur: https://www.lte.ma/la-regulation-de-la-sante-a-lere-du-numerique/ date de visite le 05/11/2024 à 13h.

[2] القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.09.15 صادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009)، الجريدة الرسمية عدد 5714 بتاريخ 18 فبراير 2009.

الصحية، يمكن تسخير قوة التكنولوجيا لصالح المرضى دون المساس بحقوقهم الأساسية في الخصوصية والأمان.

وفي هذا الصدد، قامت وزارة الصحة باتخاذ مجموعة من التدابير المتعلقة بالجوانب التقنية[1] والتي نذكر من أهمها:

- **منظومة BOSS (Base d'Offre de Soins et Services)**، حيث تتضمن قاعدة بيانات جد متقدمة تهدف إلى تحسين إدارة وتنسيق عرض العلاجات والخدمات الصحية في المغرب، وقد تم تطويرها في إطار المرسوم رقم 2-14-562[2]، الذي يحدد الخطوط العريضة لتنظيم وتخطيط عرض العلاجات الصحية على المستوى الوطني والجهوي. حيث يعكس هذا النظام المعلوماتي تحديثات هامة في الخريطة الصحية، بما في ذلك التقطيع الصحي، الذي يعيد تنظيم الخدمات الصحية حسب المناطق الجغرافية لتسهيل الوصول وتوزيع الخدمات بشكل أكثر عدلاً مما يساهم في تعزيز مفهوم العدالة الاجتماعية على المستوى المجالي:
- **(SID Système d'Information Décisionnel)**، يتضح أنه عبارة عن قاعدة بيانات ضخمة تجمع المعطيات والبيانات عن جميع أنواع المؤسسات الصحية بالمغرب (كالمستشفيات الإقليمية أو الجامعية، المراكز الصحية، العيادات... إلخ)، إضافة إلى الأطر والموارد والتجهيزات الطبية. حيث يتضح أنه يتكون من ثلاث نظم معلوماتية متكاملة فيما بينها:

1. **المنظومة الأساسية (BOSS):** قاعدة بيانات شاملة لعرض العلاجات الحالية.
2. **بنك المشاريع الصحية (Banque de Projets/ BP):** يهدف هذا النظام إلى متابعة تقدم المشاريع الصحية، سواء تلك المدرجة في المخططات الجهوية أو التي قيد التنفيذ.
3. **نظام المعلومات الجغرافية (Système d'information géographique SIG):** يربط هذا النظام بين النظامين السابقين، ويقدم تحليلاً مجالياً للخدمات الصحية المتوفرة والمشاريع المستقبلية بالمغرب[3]، حيث يساهم في تحسين الرعاية الصحية بالمغرب من خلال عدة أهداف رئيسية، تتمثل في تحسين التخطيط والتوزيع للموارد الصحية، مما يمكنه من توجيه هذه الموارد نحو المناطق الأكثر احتياجًا، مما يساهم في تحسين توزيع المؤسسات

[1] وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع نجاعة الأداء المرفق بقانون المالية لسنة 2019، ص 45.
[2] المرسوم رقم 2-14-562 الصادر في 5 يوليو 2015، والمتعلق بتنظيم عرض العلاجات والخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات في المغرب، الجريدة الرسمية عدد 6384 بتاريخ 6 غشت 2015.
[3] وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع نجاعة الأداء المرفق بقانون المالية لسنة 2019، مرجع سابق، ص 45.

الصحية، كما يدعم أيضاً وضع خطط تنموية مستندة إلى الخريطة الصحية الوطنية، الشيء الذي يعزز من كفاءة استغلال الموارد الطبية بناءً على احتياجات كل منطقة[1].

كما يسهل نظام SIG في الوصول إلى الرعاية الصحية من خلال تقييم الجغرافيا الصحية، مما يساعد في التخطيط على إنشاء مؤسسات صحية جديدة أو تخصيص موارد إضافية للمناطق النائية. كما يدعم هذا النظام اتخاذ قرارات دقيقة بشأن تحسين البنية التحتية، مثل تحسين الطرق للوصول السريع إلى المرافق الصحية. بالإضافة إلى ذلك، يقدم SIG بيانات دقيقة تدعم اتخاذ القرارات المستندة على الأدلة، مما يساعد صانعي القرار في تحديد الأولويات الاستثمارية وتوجيه الجهود الوقائية لمواجهة الأمراض[2].

هذا التكامل بين المنظومات الثلاث سيوفر رؤية شاملة ودقيقة للوضع الصحي في المملكة، مما يسهل عملية التخطيط الاستراتيجي وتوزيع الموارد بكفاءة.

والملاحظ أن الإصلاحات التي قام بها المغرب من أجل تحديث قطاعه الصحي وتبنيه للتكنولوجيا المتقدمة، تهدف إلى تحسين حكامة نظامه الصحي وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال إضفاء الطابع اللامركزي وتجويد طرق الأداء وتدعيم منصات تبادل المعرفة وتحسين البيانات الصحية. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب معالجة التحديات القائمة مثل نقص التمويل والفجوات الجغرافية ونقص الأطر المؤهلة.

ولتجاوز هذه العقبات وتحسين جودة الرعاية الصحية وضمان توزيعها العادل على جميع المواطنين، قامت السلطات المغربية بإصدار القانون الإطار رقم 06-22 والقانون الإطار رقم 08-22، حيث يمثلان جزءً من الإصلاحات الشاملة التي تهدف إلى تحسين النظام الصحي بالمغرب وتعزيز حكامته، وللوقوف على مضمون هاذين القانونين فيما يتعلق بالرعاية الصحية، نجد ما يلي:

[1] سكينة حجوبي، سعيد المواق، محمد أنفلوس، جميلة السعيدي، "دور نظم المعلومات الجغرافية في تدبير جائحة كوفيد 19 بإفريقيا –حالة المغرب"، دراسات جغرافية في المجال والبيئة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، 2023، ص 58.

[2] عبد الحميد أيوب الفناطسة، "التحليل المكاني للعلاقة بين مواقع مستشفيات القطاع العام وسهولة الوصول إليها في محافظتي الكرك والطفيلة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)"، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد الثلث، عمان، الأردن، 2019، ص 188.

أ. القانون الإطار رقم 06-22: [1]

يتعلق هذا القانون بالمنظومة الصحية الوطنية، حيث يسعى إلى النهوض بالقطاع الصحي، والعمل على تطويره والرفع من أدائه، وبهدف إلى تحسين جودة الخدمات الصحية وضمان التوزيع العادل للعلاجات على الصعيد الوطني. كما يهدف إلى تيسير ولوج المواطنين إلى الخدمات الصحية ويعتبر بمثابة مسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية من جهة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات المهنية والساكنة من جهة أخرى، وقد صدر في ديسمبر 2022.

ب. القانون الإطار رقم 08-22: [2]

يتعلق هذا القانون بالمجموعات الصحية الترابية وضريبة السلع والخدمات، ويهدف إلى:

- **إنشاء المجموعات الصحية الترابية:** حيث يساهم في تنظيم خدمات الرعاية الصحية على المستوى المحلي، مما يسهل الوصول إلى الخدمات ويعزز التنسيق بين مختلف مستويات الرعاية.
- **تحفيز الأداء المالي:** يهدف إلى تحسين إدارة الموارد المالية المتعلقة بالقطاع الصحي، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة.

وتأسيساً على ما سبق، فبالرغم من الإصلاحات المهمة التي شهدتها المنظومة الصحية المغربية خصوصا بعد تبني عملية الرقمنة، إلا أنها لا تزال تواجه مجموعة من التحديات الكبرى. والتي تتمثل في النقص الحاد على مستوى التمويل، حيث لا يزال الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة أقل من المتوسط العالمي، زيادة على تواجد فجوات جغرافية واضحة في توزيع الخدمات مع تركيزها في المدن الكبرى مع نقص مهم في المناطق القروية. كما يعاني هذا القطاع من نقص مهول في الأطر الصحية المؤهلة، مما يؤثر سلباً على جودة الخدمات المقدمة لتحقيق الأهداف المنشودة وتحسين مستوى الرعاية الصحية في المغرب، كما أن هذه الإصلاحات لازالت تتطلب مجهودًات أكبر بطريقة متواصلة ومستدامة.

الخاتمة

وفي الختام، وكما سبقت الإشارة لذلك فالتحول الرقمي في المغرب يُعد بمثابة فرصة استثنائية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك عبر مجموع من الإصلاحات التي باشرتها السلطات المغربية على

[1] القانون -الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، الصادر بتنفيذه الظهير شريف رقم 1.22.77 الصادر في 14 من جمادى الأولى 1444 (9 ديسمبر 2022)، الجريدة الرسمية عدد 7151 بتاريخ 17 جمادى الأولى 1444 (12 ديسمبر 2022).
[2] القانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.50 الصادر في 9 ذي الحجة 1444 (28 يونيو 2023)، الجريدة الرسمية عدد 7213 بتاريخ 28 ذو الحجة 1444 (17 يونيو 2023).

مستوى المالية العمومية، حيث أن مسألة نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية ورقمنة وظائف الإدارة الضرائبية، ساهمت بدون شك في الزيادة في ترشيد النفقات العمومية بُغية تحقيق الاستقرار المطلوب على مستوى المالية العمومية. وبالتالي فإن هذه الإجراءات لا تساهم فقط في زيادة المردودية والإنتاجية في هذا المجال، بل تسعى أيضًا إلى تحسين الأداء العمومي وتحقيق نتائج ملموسة من خلال بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية. أما على المستوى الاجتماعي، فالاستراتيجيات الرقمية التي همت قطاع التعليم والرعاية الصحية وفرت فرصًا هائلة لتقليص الفجوات الجغرافية مع توفير خدمات أفضل ومتساوية لكافة المواطنين وفي جميع أنحاء البلاد، الشيء الذي سيؤدي لا محالة لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة بالمغرب وبالتالي التمكن من تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

ويهمنا في نهاية هذه الدراسة أن نقدم بعض التوصيات والاقتراحات التي ستساهم في تدعيم دور الرقمنة وتعزيز الحكامة والتنمية الاجتماعية بالمغرب، والتي نوجزها في الآتي:

التوصيات

- تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك الشبكات عالية السرعة والتقنيات الحديثة مثل تقنية الجيل الخامس، مع إعطاء الأولوية للمناطق النائية والمهمشة.
- جعل المغرب وجهة للمستثمرين الأجانب من خلال تحسين بيئة الأعمال لجذب المستثمرين الأجانب، خاصة في مجال ترحيل الخدمات (Outsourcing) وتكنولوجيا المعلومات.
- تقديم حوافز ضريبية ودعم مالي عبر الزيادة في الدعم المالي للشركات التي تستثمر في المشاريع والتقنيات الرقمية.

الاقتراحات

- إنشاء صندوق خاص لدعم الابتكار الرقمي مع تسهيل الإجراءات والمساطر الإدارية للحصول على الدعم والتمويل. خصوصاً بالنسبة للشركات الناشئة.
- تخصيص اعتمادات مالية أكبر للبحث العلمي خصوصاً بالنسبة للجامعات ومراكز البحث لتطوير مشاريع رقمية مبتكرة.
- إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على مشاريع التحول الرقمي مع ضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

- أسية الحراق، الإدارة الإلكترونية في المغرب، الصفقات العمومية نموذجاً، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2015.
- حجيبة جهدكان، تحصيل الديون العمومية بين قانون المسطرة المدنية وخصوصيات التشريع الضريبي، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى، 2006.
- عيسى كتب، الأصل التجاري الإلكتروني بالمغرب، مطبعة الأمنية، الطبعة الأولى، الرباط، 2017.
- مزهر شعبان العاني، الأعمال الإلكترونية -منظور إداري وتكنولوجي، الطبعة الأولى، دار الأعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016.
- نادية النحلي وبديعة جمالي، الاستراتيجيات الرقمية الوطنية للإدارة المغربية، القانون -المجتمع والرقمنة التأثير والتأثر، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى، 2023.

ب. الأطروحات:

- يونس موستف، الضرائب والمبادلات الإلكترونية دراسة حالة المغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، السنة الجامعية 2017/ 2018.

ج. المقالات والمنشورات:

- حياة فخور، "إصلاح الإدارة ورهان تجويد الخدمة العمومية بالمغرب"، مجلة الوقائع القانونية، عدد 19و20، 2022.
- سعاد أغانيم، "الإدارة القضائية وتحديات التحول الرقمي: التجربة المغربية نموذجا"، مقال منشور بالصفحة الرسمية لمجلة القانون والأعمال الدولية، 12فبراير2019.
- سكينة حجوبي، سعيد المواق، محمد أنفلوس، جميلة السعيدي، "دور نظم المعلومات الجغرافية في تدبير جائحة كوفيد 19 بإفريقيا –حالة المغرب، دراسات جغرافية في المجال والبيئة"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، 2023.

- عبد الحميد أيوب الفناطسة، "التحليل المكاني للعلاقة بين مواقع مستشفيات القطاع العام وسهولة الوصول إليها في محافظتي الكرك والطفيلة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)"، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد الثلث، عمان، الأردن، 2019.
- عبد الكريم حيدرة، "دور الشفافية في مكافحه الفساد: الصفقات العمومية نموذجا"، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثاني، مارس 2016.
- فوقه فاطمة، ميهوبي حسام الدين، ميهوبي علاء الدين، "قراءة في التجربة المغربية لرقمنة الإدارة الضريبية"، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2023.
- لوبانا حمود، "التحول الرقمي في التعليم: نحو مستقبل تعليمي مبتكر"، الرياض، السعودية، مقال منشور بالموقع الرسمي لمجموعة ريناد المجد لتقنية المعلومات، 2024.
- مروه سمير حجازي، "تقدير حجم الفجوة الضريبية في مصر خلال الفترة من 2006 إلى 2022"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد رقم 25، العدد الثاني، أبريل 2024.
- وليد الذويبي كارولين سيروتي سيريل ديسبونتس، "تخضير الاقتصاد المغربي عبر الصفقات الإلكترونية"، 05/15/2023 مقال منشور بالموقع الرسمي للبنك الدولي.
- الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، الرباط، مقال منشور بالموقع الرسمي لوكالة المغرب العربي للأنباء دون الإشارة لاسم الكاتب، 25 شتنبر 2024.
- التحول الرقمي، تفعيل استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" رافعة أساسية لخارطة الطريق الحكومية للنهوض بالتشغيل، مقال منشور بالموقع الرسمي للحكومة المغربية دون الإشارة لاسم الكاتب، 25 شتنبر 2024.
- "الصفقات العمومية"، مقال منشور بالموقع الرسمي للجنة الوطنية لمناخ الأعمال، دون الإشارة لاسم الكاتب، 2019.
- مدونات البنك الدولي -الشؤون القانونية للتربية والتعليم، "أفضل الممارسات للتعليم عن بعد في المغرب"، مقال منشور دون الإشارة لاسم الكاتب، أكتوبر 2024.

د. النصوص القانونية:

- الظهير الشريف رقم 1.11.91، الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز2011) بتنفيذ نص الدستور المراجع، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز2011).

- القانون المالي رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 هـ الموافق لـ 31 ديسمبر 2006 والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 5487 بتاريخ 01 يناير 2007.
- القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 صادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009). الجريدة الرسمية عدد 5714 بتاريخ 18 فبراير 2009.
- القانون رقم 61.16 المنشئ بموجبه وكالة التنمية الرقمية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.17.27 الصادر في 8 ذي الحجة 1438 الموافق 30 غشت 2017، الجريدة الرسمية عدد 6604، بتاريخ 23 ذو الحجة 1438 الموافق 14 شتنبر 2017.
- القانون -الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية الصادر بتنفيذه الظهير شريف رقم 1.22.77 الصادر في 14من جمادى الأولى 1444 (9 ديسمبر 2022)، الجريدة الرسمية عدد 7151 بتاريخ 17 جمادى الأولى 1444 (12 ديسمبر 2022).
- القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.50 الصادر في 9 ذي الحجة 1444 (28 يونيو 2023)، الجريدة الرسمية عدد 7213 بتاريخ 28 ذو الحجة 1444 (17 يونيو 2023).
- المرسوم رقم 388-06-2 الصادر في 16 من محرم 1428 (5 فبراير 2007)، يتعلق بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بتدبيرها، (الجريدة الرسمية عدد 5518 الصادرة بتاريخ 19 أبريل 2007).
- المرسوم رقم 349-12-2، الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013)، يتعلق بالصفقات العمومية. (الجريدة الرسمية عدد 6140 الصادرة بتاريخ 2013/04/04).
- المرسوم رقم 562-14-2 الصادر في 5 يوليو 2015، والمتعلق بتنظيم عرض العلاجات والخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات في المغرب، الجريدة الرسمية عدد 6384 بتاريخ 6 غشت 2015.
- المرسوم رقم 687-22-2، صدر في 21 من ربيع الآخر 1444 (16 نوفمبر 2022)، والذي يلزم جميع المشترين العموميين بنشر عدد وقيمة العقود الممنوحة لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من فرص هذه المؤسسات في المنافسة.
- المرسوم رقم 2.22.431 صادر في 15 من شعبان 1444 (8 مارس 2023) يتعلق بالصفقات العمومية.

- المرسوم رقم 2.23.404، صدر في 19 من ذي القعدة 1444 (8 يونيو 2023)، ويهدف إلى إلزام مقدمي العروض في المناقصات العمومية بتقديم مستندات عروضهم عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، مما يسهل الإجراءات ويعزز الشفافية.
- المرسوم رقم 2.23.405، صدر أيضًا في 19 من ذي القعدة 1444 (8 يونيو 2023)، ويتعلق برقمنة الضمانات، حيث يهدف إلى وضع إطار تنظيمي لتسهيل الرقمنة وتحسين جودة الخدمات المقدمة.
- قرار لوزير الاقتصاد والمالية رقم 20.14 صادر في 8 ذي القعدة 1435 (4 سبتمبر 2014)، يتعلق بتجريد مساطر إبرام الصفقات العمومية من الصفة المادية الجريدة الرسمية عدد 6298، بتاريخ (2014/10/09).

هـ. التقارير والدراسات وغيرها:

- تقرير المجلس الأعلى للحسابات، بشأن تقييم استراتيجية المغرب الرقمي 2013، تقرير خاص تحت رقم 4 /13/CH 05، فبراير 2014.
- تقرير عن التنمية في العالم، العوائد الرقمية، منشور بالموقع الرسمي للبنك الدولي، 2016.
- تقرير النموذج التنموي الجديد، العام، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، منشور بالموقع الرسمي للجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل، 2021.
- ملخص تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، نحو تحول رقمي مسؤول ومندمج، 2023.
- دراسة من إعداد هبة عبد المنعم، صبري الفران، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2021.
- دراسة لوكالة التنمية الرقمية، الاستعراض الوطني للتنمية الرقمية، منشورة على البوابة الرسمية لوكالة التنمية الرقمية، 24 ماي 2022.
- المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي: إطلاق مشاريع نموذجية، بلاغ للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، 17دجنبر 2014.

المراجع باللغات الأجنبية:

A. Ouvrages:

- BIZAGUET Armand, Les marchés publics et leur financement, Dalloz, paris 1962.
- LE GORGEU Bertrand, La stratégie numérique du Maroc- Vers l'émergence d'un hub numérique régional, L'Harmattan, 2021.

B. Mémoires:

- ABDELMOUHCINE Mohamed Hanine, la procédure de passation des marchés publics au Maroc étude analytique et réflexions à la lumière du code français des marchés publics et des directives européennes et de la banque mondiale, Mémoire de recherche pour l'obtention du diplôme du Master en administration publique, Ecole nationale d'administration, session 2007- 2008.

C. Articles et Autres Publications:

- SENHAJI ABDELAZIZ, « La régulation de la santé a l'ère du numérique », LTE Magazine 30 avril 2021.
- MESSAOUDI FAOUZIA, « Programme Génie, Généralisation Des Technologies D'information Et De Communication Dans L'enseignement (TICE) Au Maroc évaluation à Base D'indicateurs », Educ recherche, Numéro 1, Volume 3, 30 juin 2013.
- La dématérialisation des marchés publics, article publié sur le site officiel du Ministère de l'Économie des Finances et de l'Industrie, Sans mention du nom de l'auteur, le 15 octobre 2024.

D. Rapports et Autres:

- Rapport édité par l'organisation de coopération et de développement économiques, Responsible business conduct in government procurement practics, juin 2017.
- Rapport établie par l'organisation de coopération et de développement économiques, «Government at a Glance 2021", 9 juillet 2021.
- Rapport d'activité de la direction générale des impôts, Une administration fiscale ouverte et proactive, alignée sur les meilleurs standards de qualité, 2023.
- Plan Stratégique de la Direction Générale des Impôts 2024- 2028.
- Federal Foreign Office, funding management, purchasing management and control, Additional notes from the Federal Foreign Office for companies using the federal e-Vergabe platform, 25 October 2022.

E. Webographie:

- www.amf.org.ae
- www.anrt.ma

- www.awforum.org
- www.cnea.ma
- www.deutsche-evergabe.de
- www.dig.watch
- www.douane.gov.ma
- www.droitetentreprise.com
- www.economie.gouv.fr
- www.finances.gov.ma
- www.jureduca.com
- www.lte.ma
- www.mapnews.ma
- www.men.gov.ma
- www.mneguidelines.oecd.org
- www.oecd.org
- www.rmg-sa.com
- www.tax.gov.ma
- www.thedocs.worldbank.org
- www.unescwa.org
- www.worldbank.org